



بلا قناع
صالح الشايحي
katebkom@gmail.com

الجهل والتجهيل

كثير من الشعوب العربية وأيضا غير العربية هي ضحايا للتجهيل وليست ضحايا للجهل. لا شك أن الجهل آفة ومرض ينخر العقول ويجردها من القدرة على الرؤية الصحيحة ويحتل مساحاتها المضيئة فيدمعها بالسواد، ولكن التجهيل أخطر وأشد فتكا للمبتلى به والمصاب بدائه.

إن التجهيل يحول الإنسان إلى كائن مسخ ذي قدرات جسدية شريفة وإجرامية إذا ما هيء أو أعد لذلك، يصير بمعنى أصح آلة للقتل وأداة للموت.

ومع الأسف فإن الكثير من الشعوب على مستوى العالم قد تعرضت خلال القرن العشرين لعملية تجهيل أو تجريف للعقول، بدءا من ظهور الاتحاد السوفييتي ككيان سياسي وعسكري قوي قائم على فكرة الاستحواذ على الأرض والناس، ومن أجل تحقيق هدف الاستيلاء على الأرض والناس فلا بد إذن من تجهيل الناس وتجريدتهم من عقولهم، وهذا ما تم فعلا وعلى مدار ما يقرب من ثمانية عقود في الاتحاد السوفييتي والدول التي توغل فيها سياسيا وصار هو المتنفذ والتحكم في شؤونها والمسيطر عليها سيطرة تامة.

كان قوام فكرة التجهيل ألا يعرف الشعب أو الشعوب السوفييتية وشعوب الدول الواقعة تحت الهيمنة السوفييتية ماذا يدور في العالم، وعزل تلك الشعوب عما يجري من تطورات وأحداث ومستجدات، إضافة إلى الاستبداد والظلم وممارسة العنف من قبل السلطات ضد شعوبها، حتى باتت تلك الشعوب تظن أن شكل الحياة الطبيعية هو الشكل الذي تعيش فيه.

وروى لنا الكثيرون ممن زاروا تلك الدول أيام الشيوعية، غرائب وعجائب عما تعيشه تلك الشعوب من انزعال تام عن العالم وكأنها في زمن آخر غير الزمن الحقيقي الذي تعيشه بقية الدول.

وأنكر أنا شخصيا وفي بدء أعوام التسعينات ومع بداية انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه وخروج الروس إلى العالم كيف كانوا يستغربون كثيرا مما كانوا يرون لأنهم لم يروه من قبل، وأذكر منهم من سألني مرة عن البرتقالة ما هذه وما اسمها.

وهناك رواية تجسد هذا الواقع وتصوره أدق تصوير وهي رواية 1984 للروائي جورج أوريل. لماذا كتبت هذا؟ ربما في المقال التالي إجابة عن ذلك.



الزاوية
د.علي عبد الرحمن الجويلي
draaliahuwail@yahoo.com

جولة سلام القوة والاستقرار

هل ما تواجهه إيران من ضغوط خارجية وتوتر داخلي كفيل بوقف تهديدها لدول الخليج وللعول عن مخططاتها الاستراتيجية القاضي بتطويق هذه الدول وعزلها بطوق من العراق وسورية شمالا واليمن جنوبا والبحر الأحمر غربا؟ وهل ستسهم تصريحات الرئيس الأميركي ترامب والتقارب الأميركي-الخليجي الذي بدأه وتهديده إيران بالعودة إلى المقاطعة ضدها واتهامها بأنها الدولة الأولى الراعية للإرهاب في العالم في تراجعها عن مشروعها الذي قطعت شوطا طويلا ناجحا في تنفيذه؟! يصعب تصور أن هذه المطبات ستوقف إيران عن تنفيذ مشروعها الاستراتيجي «الحلم» لمجموعة من الأسباب أهمها: تحقيق الاستمرار للنظام الثيوقراطي الحالي في حكم إيران لأطول فترة ممكنة، ويضاف له ما يحدث في الداخل الإيراني من تذمر وقلق ومطالبته قيادته بالرخاء الذي تتمتع به دول الخليج وبالتوقف عن التذرع بحجة الأجزاء الشيعية، وبالعدول عن التدخل في دول الجوار وتلجأ الدولة الإيرانية إلى ما تراه أفضل وسيلة لضبط هذا التزمزيم المتزايد وهي تسويق مشروع إحياء مجد الامبراطورية الفارسية الوهمي لتوحيد الشعوب الإيرانية وراء طموحات سانحة، لذا فإن إيران قد تطف من لهجتها المستفزة دون تغيير حقيقي وسريع في موقفها على الأقل لحين انضاح الرؤية الدولية لها وتحديدا معرفتها بالموقف الروسي من سياسة ترامب.

في وسط هذه المتغيرات الحادة اتخذت السعودية قرارها بتفكيك هذا الطوق ومنع تكونه مرة أخرى فشكلت التحالف الدولي الذي قاد عاصفة الحزم لإفضال المرحلة الجنوبية من مشروع الطوق واستعادة الشرعية في اليمن واقتربت القوات الخليجية بقيادة المملكة ومؤازرة التحالف الدولي من تحقيق اهدافها.

قبل أيام قلائل زار وزير الخارجية السعودي العراق في مهمة تهدف إلى تحجيم النفوذ الإيراني في العراق وضرب حدود الطوق الشمالية، تلا ذلك جولة خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله إلى الشرق لتحقيق غايات عدة أولاها ضرب المخطط الإيراني وكشفه لقوى الشرق الكبرى كالصين واليابان وجرمان ايران من التقارب مع هذه الدول والاستفادة من دعمها السياسي، والثاني هو تدعيم قوة التحالف الدولي سياسي وعسكريا بضم اندونيسيا لمزيد من القوة والفاعلية له، اما الدافع الثالث فهو إرسال رسالة واضحة لروسيا بوتين الاتحادية التي تدعم ايران بقوة ان المملكة نيابة عن دول الخليج عازمة على وقف الحصار المزمع ضربه عليها وبأنها تملك مقومات القوة والدعم الدولي كاملة لتنفيذ اهدافها.

ما علينا الآن هو الانتظار تكشف النتائج الايجابية لجولة الحكمة والقوة السعودية موقنين بقرب انتهاء التهديد الإيراني في الخليج.



الحرف 29
ذعار الرشيدى
waha2waha2waha@hotmail.com

مجلس بلا يدين!

تحسين رئيس مجلس الوزراء - سياسيا على الأقل - وفي القياس التاريخي سابقا ليس بدعة وليس اختراعا جاء به بعض نواب المجلس الحالي الذين اعلنوا هذا التحسين بداية الشهر الماضي، بصفتة حلحلة بعض الملفات مقابل التهنئة السياسية، فقد سبقهم اليها الاغلبية في مجلس 2012 «المبطل الاول» وقاموا بإيقاف استجواب النائب عبيد الوسمي، وفي الحالتين يثبت لنا أن تعطيل الاداة الرقابية خطأ نيابي فالرح يجب ألا يقبل به على أي مستوى وأي صعيد، ليس لأن هذا التحسين لا يوجد له سند دستوري ولا قانوني ولا حتى لاثني، بل لأنه إعلان تعطيل أداة رقابية هي الذراع الثانية لمجلس الأمة بعد ذراعه التشريعية. فالمجلس هنا يفقد أحد ذراعيه بلا سند ولا مبرر.



جرس
سامي الخرافي
samy_elkorafy@hotmail.com

الساكت عن الحق.. خووش ولد

لقد أصبحت كلمة الحق أو النصيحة الصادقة رغم «مرها» تزرع البعض ويتحاشون سماعها بسبب أنها تشعرهم كأنهم مقتصرون في علمهم، ولهم أقول إن هذا الاستنتاج أو الاحساس بعد سماع النصيحة بانهم مقتصرون خاطيء لأن اللي يحبك ويتمنى لك الخير هو المرشدك للطريق الصواب من أجل تطوير البلد نحو الأفضل دون أن تكون لدى الناصح أي مصلحة من وراء تلك النصيحة، لذلك فلا عجب ان الكثيرين أصبحوا يكتمون نصيحتهم للخلايين لأسباب متعددة لأنها قد تزج «البعض»، أو أن البعض أصبحوا لا يطبقون سماعها لإحساسهم أنك تدخل في شؤونهم!! إن انسحاب «الصادقين» أدى إلى بروز المطالبين والمنافقين القادرين بكنههم إيهام «البعض» بأن البحر ممكن «تيليطه» رغم أن مايقولونه «وهم» وسراب فأصبحوا بئفقا محقرين



قل الحق
ديوسف يعقوب البصرة
Yousufyacoubq@hotmail.com

شهدت دولتي الحبيبة وتعرض شعبها المخلص لتقلبات في الحياة ونكوص في الفهم والأخلاق خلال السنوات الماضية لم يكن مدروكا أمره من قبل.

هذا الشعب الوفي المخلص الذي وقف أمام عدوان العراق وأهله وأبى أن يعترف بهم وتاضل وصمد وشهد من استشهده حتى عادت الأرض الغالية لأهلها.

ولقد نجم عما نشهده من تشرذم وجنوح في الفهم السياسي، أن يتم بعض من أهلنا للسكن في دول أخرى بعد أن كانت الكويت مبنية للجميع، ومالات السكرة والكآبة نفوس أهلنا ما يعانونه من مشاكل يوميا بنمط أن مشكلة تلد أخرى، حتى وصلت أوضاعنا إلى وصلنا اليه قبل أيام عندما غرقت العديد من مناطق الكويت من هطول الأمطار وحينها

إن مع العسر يسرا

وهنا برأيي لا الحكومة ولا رئيسها يتحملان وزر هذا التحسين أو إعلان التحسين، فإذا فرضنا أن الحكومة قدمت مثل هذا العرض لنواب «المعارضة» في سياق صفقة سياسية معينة فالخطا هنا على من قبل بالعرض لا من قدمه.

هذه الصفقة - ان كانت كما يتردد - لا تمس الحكومة بشيء، بل إنها تمس المجلس بأكمله، إذ أن عنوانها الرئيسي كالتالي: «المعارضة تحولت إلى موالاة مؤقتة» وهذا فيه تنازل صريح غير مجبر وغير مقبول أيضا من المجلس وليس من المعارضة فقط، فالمعارضة هنا دخلت في مساومة سياسية لم يفوضها بها احد ممن انتخبهم او ظن أنهم سيأتون بالمكتسبات الشعبية، فالتفويض الذي منحه

الشعب هو ليسط الرقابة الشعبية والتشريع باسم الأمة، وليس التنازل عن أي من هاتين الآداتين الدستوريتين.

لاول مرة تكون الحكومة بريئة من خطأ دستوري فادح، ويتحملة المجلس وحده ممثلا بنواب المعارضة.

المصيبة ليس ان المجلس فقط شلّ يده الرقابية بمثل هذه الصفقة التي اعلنتها المعارضة، بل انه أصلا يعاني من شلل في يده التشريعية، فمئذ عقد المجلس حتى اليوم لم يقر سوى قانون واحد فقط، فكانه مجلس بلا يدين.

توضيح الواضح: اعاني منذ عام من حالة شلل مؤقتة في يدي اليسرى وصدفوني أنا أعلم يقينا أكثر من غيري عندما أقول إن مجلسا بيد واحدة لا يمكن أن يتنجز شيئا.

ومقدمين على شخصيات وطنية لها تاريخ طويل ومشرف والتي انسحبت من الساحة لأنها تعبت من الكلام في سبيل الإصلاح دون أن يسمعها أحد بعد أن كان لها رأي في يوم ما، ولأن لديها كرامة انسحبت بدهوء، فالزمن ليس زمنها رغم أن قلبهم يعترض أماً لما يجري ويشاهدونه من سوء الحال على الرغم ما ينادون به هو للصلح العام ومد يد العون حبا وخوفا على بلدهم دون أي تكسب دنويي.

قال أعرابي: لا مال أوفر من العقل، ولا فقر أعظم من الجهل، ولا ظهر أقوى من المشورة الصادقة، ويقول أحدهم: المشورة راحة لصاحب القرار وتعب على الآخرين لأنها تشغل فكرهم من أجل تقديم أفضل الحلول، ويقول ميمون بن فهبران: قال لي الخليفة عمر بن عبدالعزيز: قل لي في وجهي ما اكره، فإن الرجل لا ينصح أخاه حتى يقول له في وجهه

وجدوا نقصا وعوزا في نفق المنقف، وأن مجاري المياه كانت ممتلئة بالقطط والكلاب والأحذية مانعة بذلك سير المياه وتصريفها وتجمع المياه كبرك مائية نجم عنها إلتاف العديد من السيارات والامتلاكات، وكل ما سمعناه من المسؤولين كالعادة سنشكل لجنة للتوصل الي ما حصل لمعاينة المنسحب، فأبشر بطول العمر يا سلامة، ولنتساءل كم لجنة شكلت خلال هذه الفترة مثل دخول شاحنات إلى الكويت، وتشقق الطرق وتطابير الحصى، وسرقة دراكيل الرمل وتلاعب وتجاوز في لجنة المناقصات... الخ.

فمن عوقب؟ ومن حوسب؟ ومن ومن؟! اضافة الى أن أموال الدولة بدأت تنزف من خلال مساعدات خارجية، حتى للعراق ذلك البلد الذي كان ويسبقي يكيل أهله العداوة لشعبنا،

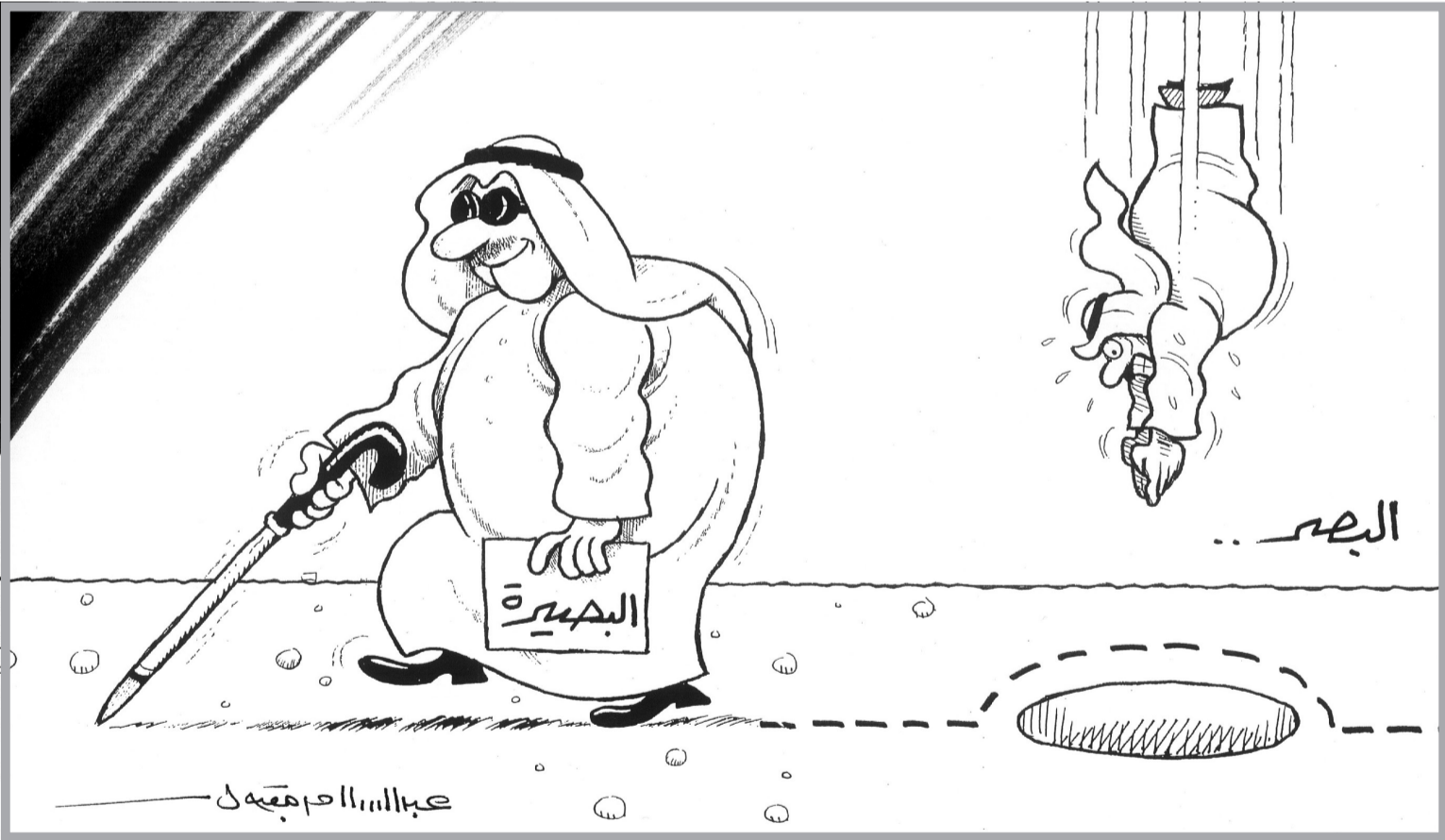
وبعد ذلك نأثي نلطلب من المواطن التقشف وزيادة الماء والبنزين وفرض الضرائب ممتثلة بذلك بالمثل: عين عذارى تسقي البعيد وتترك القريب.

يتساءل العديد من أبناء الكويت: الى متى ثم إلى متى حتى نلطلب من المواطن التقشف والتواضع؟! لا بد لنا من مواطنين ذوي ضمير مثقلا ومؤخرا لإغراق الكويت بمفهوم جديد للتجنيس، جنس ولا تبالي.

ومن وراء ذلك؟ انهم أعضاء المجلس أو آخرون ممن هم حديثو التجنس، ولو طبقت البصمة الوراثية لرأوا الأهوال، أما أبناء الكويت الحقيقيون فإنهم لا يؤيدون ذلك.

ونحن من هذا المقال نطلب القيادة السياسية بعدم الرضوخ لمثل هذه المطالب لكي لا تختلط أنساب وشائج الكويت وأهلها.

ولكننا أمل بأن مع العسر يسرا.



العمارات؟ فهذه أول قضية تعني المواطنين، وفي المقابل لا نجد استفتاءات شعبية لقياس معدل قناعة الإيجار الذي لا بد الا يتم تجاوزها للتخفيف عن المواطنين من معاناتهم ليتكثروا من العيش براحة دون ثقل كاملهم بمبالغ خيالية وهذه ليست مسؤولية الحكومة التي أصبحت شماعة المجتمع بل هي وحدات سكنية ملاكها يؤجرونها وفق تسعيرة خيالية كل وفق هواه دون أن نجد للبرلمان دورا في التصدي لهم للتخفيف عن المواطن ولمرعاة مصلحة المواطن الذي ينشردون راحته ولكن هذه أهم قضية لم نجد البرلمان قد تحرك لمعالجتها.

لذلك تأتي أهمية الاستفتاءات الشعبية من الضرورات بل من ركائز العمل البرلماني، لأن البرلمان يمثل الشعب وهو صوت المواطن وإذا لم يكن للمشروع إحصائيات ودراسات دورية لقياس رأي الشارع الكويتي تجاه ابرز القضايا التي تعنيه فكيف للمشرع البرلماني أن يبني قراره ويشرع قانونا يعمل بدوره على معالجة أزمة لا اختلاق أزمة تنقل من كاهل المواطن المشكلة أنه نتيجة لغياب الاستفتاءات الشعبية لم تصبح للمواطنين وسيلة سوى اللجوء للضياء للتعلم في دستورية بعض القوانين التي لا ترضي طموح الشعب بينما كان بالإمكان معالجتها من خلال الدراسات.

من جانب آخر، فإن الحرفية في العمل البرلماني تستوجب ألا يصدر قانون من المشرع البرلماني أو مطالبة إلا إذا تم إجراء استفتاء لقياس مدى رضى الجمهور وأن القانون المقترح سيعمل بدوره على حل مشكلة لا على تفاقم المشكلات والإثقال على كاهل المواطنين والمقيمين لدينا بقوانين لا تصب في الصالح العام.

فعلى سبيل المثال، نجد أن أكثر شكاوى المواطنين لدينا تنصب بالدرجة الأولى على الإسكان وحين النظر إلى التصريحات البرلمانية والقوانين التي يتم سننها نجدها بعيدة تماما عن ملاسة احتياجات ومطالبات المواطنين، بحيث نجد أن جل ما تم اتخاذه من قرار هو تحميل المؤسسة العامة للرعاية السكنية مسؤولية سرعة الانتهاء من توزيع القسائم لتقليص فترة انتظار المواطنين لدورهم في الرعاية الإسكانية.

أي ان المسؤولية تم إلقاؤها بالكامل على الحكومة، ولكن الشق الذي يعني البرلمان لم تتم الإشارة اليه أو حتى معالجته فنجد أنه قبل الحديث عن دور المواطن لدى الإسكان الذي منطقي يحتاج إلى اجراءات طويلة ومعقدة ليتمكن المواطن من السكن في المقابل لماذا لا يسن قانون لضبط أسعار الإيجارات سواء في الوحدات السكنية الخاصة أو

يعتبر الاستفتاء بالمفهوم اللغوي كما أوردته المعاجم اللغوية المختلفة هو السؤال الذي يوجه إلى عدد من الناس للإجابة عليه، وغالبا ما تكون نتائج الاستفتاءات مصدرا مهما للقرارات التي لا تريد الدولة أن تنفرد بها فنجأ لقياس الرأي العام حولها وتبني عليها قرارات مصيرية، ولنا في أحدث استفتاء أجري حول العالم مؤخرا وصدر عنه قرار سياسي واقتصادي مهم وهو الاستفتاء الذي اجري في بريطانيا لتوصيت على خروجها من الاتحاد الأوروبي (بريكست).

حيث كما تابع الل كان لنتيجة الاستفتاء قرار ذو أصداء عالية مهمة تناولتها الأوساط الاقتصادية والسياسية بكتب طوال السنة المنصرفة حتى تم تنفيذه نتيجة للاستفتاء الشعبي.

اليوم وبالنظر إلى وضعنا المحلي غالبا ما نجد اقتراح قوانين من المشرعين البرلمانيين دون أن يتم التنويه على دواعي هذا القرار أو القانون المتخذ بحيث لا يعترى أغلبية القوانين المقترحة وكذلك الاقتراحات نوع من الشفافية فنجد أن تمثيل فئة معينة أو دائرة بعينها ومطالباتها تستسب في اقتراح قوانين قد لا ترقى إلى مستوى التطبيق على الشعب بأكمله نظرا لأنها تخص فئة قليلة من المجتمع ولا تمثل كل شرائح المجتمع بأطيافه.